الأمم المتحدة

A/C.2/71/SR.9

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
27 October 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد دجاني ..... (إندونيسيا)

ولاحقا: السيد دياز دي لاغورديا (نائب الرئيس) ..... (إسبانيا)

المحتويات

البيان الذي أدلى به رئيس الجمعية العامة

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

(ب) متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-17492 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(ج) الحد من مخاطر الكوارث

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي

(ز) تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

(ح) الانسجام مع الطبيعة

(ط) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

(ي) التنمية المستدامة للجبال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البيان الذي أدلى به رئيس الجمعية العامة

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة

(أ) **تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة** (A/71-76-E/2016/55، و A/71/190، A/71/210، و A/71/215، و A/71/217، و A/71/376)

(ب) **متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية** (A/71/265، و A/71/267، و A/71/267/Add.1، و A/71/324، و A/71/324/Corr.1، و A/71/324/Add.1)

(ج) **الحد من مخاطر الكوارث** (A/71/230)

(د) **حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة** (A/71/215)

(هـ) **تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا** (A/71/216)

(و) **اتفاقية التنوع البيولوجي** (A/71/216)

(ز) **تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة** (A/71/25)

(ح) **الانسجام مع الطبيعة** (A/71/266)

(ط) **تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة** (A/71/220)

(ي) **التنمية المستدامة للجبال** (A/71/256)

١ - **السيد طومسون** (فيجي)، رئيس الجمعية العامة: قال إن خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المقتضيات الأخلاقية في الوقت الراهن. وتلك الاتفاقات، معا، توفر للبشرية خطة عالمية رئيسية ستقضي - إذا نُفذت على وجه الاستعجال وبفعالية وعلى نطاق كبير - على الفقر المدقع، وتمكِّن النساء والفتيات، وتبني مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، وتزيد من الرخاء، وتكافح تغير المناخ.

٢ - واستدرك قائلا إنه توجد، مع ذلك، تحديات خطيرة يلزم التغلب عليها لتحقيق النجاح. وتشمل تلك التحديات بطء النمو الاقتصادي وعدم التيقن منه؛ والتقلب في أسعار السلع الأساسية؛ والفقر المدقع؛ وانعدام المساواة المترسخ بين الأمم وداخلها؛ والبطالة والعمالة الناقصة؛ وتغير المناخ والتدهور البيئي؛ والنزاعات المستعصية؛ وتدفقات اللاجئين والمهاجرين الضخمة؛ والانتهاكات المنهجة لحقوق الإنسان؛ وحرمان النساء والفتيات من حقوقهن. وسوف يؤثر عمل اللجنة الثانية تأثيراً مباشرا على نجاح المجتمع الدولي في تنفيذ التنمية العالمية.

٣ - وأضاف قائلا إنه ينوي أن يجعل إحراز تقدم محدٍ بشأن جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هو الهدف الأساسي للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. وتحقيقاً لهذه الغاية يقوم الفريق المعني بالتنمية المستدامة داخل مكتبه بوضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية للتنفيذ تركز على ثلاثة مسارات. وسيكون هناك اهتمام مستدام من أجل دعم

النتائج الناجحة التي انبثقت من المناسبات والعمليات التي صدر تكليف بها سابقا بشأن أهداف التنمية المستدامة.

٤ - واستطرد قائلا إن المسار الأول لاستراتيجية التنفيذ يتضمن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) المقرر عقده في كيتو، حيث سيبحث المجتمع الدولي سُبل جعل المدن والمستوطنات البشرية أكبر شمولا للجميع وأمنا وأقدر على الصمود وعلى الاستدامة؛ والدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف عاملا بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيتو المقرر عقده في مراكش، بالمغرب، الذي سيستند إلى الزخم الذي يتحقق بعد بدء نفاذ اتفاق باريس، بما في ذلك بتوسيع نطاق التكيف والتخفيف وتمويل الدعم المقدم للبلدان النامية، والذي سييسر عمليات الانتقال إلى الطاقة النظيفة، وإلى اقتصادات قادرة على الصمود ومنخفضة الكربون، ومؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، المقرر عقده في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٥ - وتابع كلامه فقال إن المسار الثاني يتكون من دعم الجهود القائمة التي يبذلها كل من الأمم المتحدة والدول الأعضاء لحفز الشراكات الاستراتيجية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وذكر أنه، تحقيقاً لتلك الغاية، سيسافر مع مبعوثه الخاص ومستشاره الخاص المعني بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لحضور المناسبات الرئيسية وسيشارك فيها مشاركة نشطة.

٦ - وأردف قائلا إن المسار الثالث هو مساندة مناسبات التوقيع طيلة العام التي سترسي الأساس لعمل مستدام في المجالات الرئيسية حتى نهاية عام ٢٠٣٠. ويشمل ذلك إذكاء الوعي بأهداف التنمية المستدامة، لا سيما بين الأطفال والشباب؛ وتعزيز السلام والحفاظ عليه؛ وتمكين النساء والفتيات؛ وتأمين تمويل أفضل للتنمية المستدامة. وسوف يطلع جميع الوفود خلال الأسابيع القادمة على مزيد من المعلومات بشأن خطة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وسيعتمد على دعمها في كفالة نجاح ذلك العمل.

٧ - وذكر أن اللجنة الثانية ستنظر في عدد كبير من القرارات خلال الدورة الحالية تتناول طائفة واسعة من المسائل ذات الأهمية الحيوية، من بينها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة الدولية، والديون، والهجرة، والتنمية، فضلا عن مسائل محددة أخرى ذات صلة بتحقيق أهداف وغايات خطة عام ٢٠٣٠، وذات صلة بخطة التنمية العالمية بوجه أعم.

٨ - واستدرك قائلا إن جميع تلك المسائل حيوية ولكن النظر في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من خلال الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل أربع سنوات أمر بالغ الأهمية أيضا. والقرار الذي سيتخذ بشأن ذلك الاستعراض سيشمل ويحدد فعالية أداء منظومة الأمم المتحدة ميدانيا وكفاءته واتساقه خلال السنوات الأربع القادمة، وستكون له آثار بالغة الأهمية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ونتائج أخرى ذات صلة بالموضوع. وهو يدعو جميع الوفود إلى اتباع نهج منفتح الفكر وشامل في مداولاتها. فقد تتوقف الأرواح عليه.

٩ - وأردف قائلا إن مسألة أخرى بالغة الأهمية بالنسبة للدورة ستكون معالجة وسائل التنفيذ، التي تظل أساسية بالنسبة لبلدان كثيرة تواجه أوضاعاً خاصة، من بينها البلدان الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر بحالات ما بعد النزاع. ومن اللازم أيضا النظر في الاحتياجات المحددة للفقراء في البلدان المتوسطة الدخل.

١٠ - وأكد أنه قد بات واضحا أن ثمة حاجة أيضا، إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، إلى توسيع نطاق مصادر التمويل، بما في ذلك الموارد المحلية، ومصادر التمويل المبتكرة، والشراكات الاستراتيجية، والاستثمارات الخاصة. ومن الحيوي أيضا تحسين بناء القدرات وزيادة نقل التكنولوجيا، وينبغي تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بهدف تبادل الدروس المستفادة، وتمكين النمو الاقتصادي المستدام، وتكميل التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي.

١١ - وواصل كلامه قائلا إنه قد جرى الاضطلاع، عملاً بطلب اللجنة في الدورة السابقة، بعمل هام لمواءمة جدول أعمال الجمعية العامة مع خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وتلك العملية، التي قادها باقتدار الممثل الدائم لكولومبيا ودعمها رؤساء اللجان الأولى والثانية والثالثة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بهدف كفالة إسهام عمل الجمعية العامة بوجه عام، بدءاً من الجلسة العامة وانتهاء باللجان الرئيسية، وكذلك عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إسهاما يتسم بالفعالية والكفاءة في تنفيذ الأطر ذات الصلة بالموضوع.

١٢ - وأكد وجوب مواصلة إجراء مناقشة شاملة بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، معرباً عن تطلعه إلى إرشاد اللجنة ومقترحاتها في ذلك الصدد. وقال إنه تعهد بأن يجتمع بانتظام مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس مجلس الأمن لتعزيز وتنسيق عملهما. وسيحيط الدول الأعضاء علما أيضا بشأن كل اجتماع من اجتماعاته وبنطاق المناقشات معهما ومع الأمين العام.

١٣ - وذكر أنه، علاوة على ذلك، سيؤيد الجهود التي يبذلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكفالة مواصلة الدورة المقبلة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بناء زخم سياسي من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٤ - وأعرب، في النهاية، عن تأييده الشديد للجهود التي يبذلها الرئيس لتحسين أساليب عمل اللجنة، بما في ذلك من حيث إدارة الوقت، وتقديم مشاريع النصوص في الوقت المحدد، وتنظيم الاجتماعات الجانبية والاجتماعات المشتركة. وقال إن معالجة تلك المسائل في البداية ستتيح تخصيص وقت كاف للتفاوض بشأن القرارات وستمكِّن اللجنة من اختتام عملها في الوقت المناسب. وهو وفريقه يلتزمان التزاماً تاماً بدعم عمل اللجنة خلال الدورة الحالية.

١٥ - **السيد غاس** (الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام المعنون ”تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للجزر الجزرية الصغيرة النامية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة“ (A/71/212)، فقال إن التقرير قد أعد استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٠١/٧٠ ويلخص التطورات التي حدثت مؤخراً نتيجة لمؤتمرات تاريخية بشأن التنمية المستدامة، من بين إرثها المحوري المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ويتناول التقرير المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عُقد في عام ٢٠١٦، وآلية تيسير التكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة.

١٦ - وعرض تقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة (A/71/76-E/2016/55)، فقال إن التقرير يستطلع الكيفية التي اكتسبت بها جهود منظومة الأمم المتحدة لتعميم مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بفعالية إلحاحية

جديدة في أعقاب اعتماد خطة عام ٢٠٣٠؛ ودعم نهج أكثر شمولا فيما يتعلق باتقاء النزاعات؛ ودعم تطوير قيادة الأمم المتحدة بربط القادة الميدانيين بفرص اكتساب المعارف وتعلُّم مهارات القيادة على الصعيد العالمي؛ وتقديم التقارير إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى.

١٧ - ثم عرض تقرير الأمين العام المعنون ”التدابير التعاونية لتقييم الآثار البيئية المترتبة على النفايات الناتجة عن إغراق الذخائر الكيميائية في البحر وزيادة الوعي بها“ (A/71/190)، فقال إن التقرير، الذي يستند إلى ردود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على استبيان، يلخص الأنشطة التي جرى القيام بها مؤخراً على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي في مجالات التقييم، والرصد، والتوعية، وتبادل المعلومات، وبناء القدرات، والشراكات، والتعاون.

١٨ - وبعد ذلك عرض تقرير الأمين العام عن مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية (A/71/210)، الذي أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فقال إن التقرير يستعرض التقدم المحرز بشأن النهوض بمباشرة الأعمال الحرة خلال العامين الماضيين، محدداً أفضل الممارسات والتدابير المتخذة لدعم مباشرة الأعمال الحرة على جميع المستويات. ويصور التقرير تغيُّر سيناريو النهوض بمباشرة الأعمال الحرة الذي جلبته خطة عام ٢٠٣٠، ويتأمل العلاقة بين مباشرة الأعمال الحرة وأهداف التنمية المستدامة.

١٩ - ثم تطرق إلى تقرير الأمين العام المعنون ”العقد الدولي للعمل، ’الماء من أجل الحياة‘، ٢٠٠٥-٢٠١٥، ومبادرات أخرى لتحقيق التنمية المستدامة للموارد المائية“ (A/71/260)، فقال إن التقرير يوجز الأنشطة التي جرى الاضطلاع بها خلال ذلك العقد، بما في ذلك العناصر والمنظمات التي كانت جوهرية لنجاحه والاستنتاجات الرئيسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند قيام الأمم المتحدة بأنشطة إضافية موجهة نحو تعزيز وتنفيذ الأهداف والغايات المتفق عليها دوليا المرتبطة بالماء.

٢٠ - وعرض تقرير الأمين العام عن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (A/71/220)، فقال إن التقرير يشدد على تدليل استمرار أوجه التقدم التكنولوجية، وسرعة انخفاض التكاليف، والنجاح في نشر واستخدام نظم الطاقة المتجددة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على إمكانات تلك النظم من حيث تلبية الاحتياجات إلى الطاقة والحلول محل مصادر الطاقة الأخرى. ولكن عدم التيقن من مستقبل مصادر الطاقة المتجددة ما زال قائما، لانخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعي انخفاضاً كبيراً خلال العام المنصرم.

٢١ - ثم عرض تقرير الأمين العام عن عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (A/71/320)، فقال إن التقرير يسلط الضوء على الأنشطة التي اضطلعت بها طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. ومن الممكن، لمواصلة تعزيز المساءلة والتعاون الدولي، أن تنظر الدول الأعضاء في تعظيم أوجه التآزر بين القرارات ذات الصلة بالطاقة من أجل تعزيز الدعم الشامل لتنفيذ الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة وصلته بأهداف التنمية المستدامة الأخرى.

٢٢ - وبعد ذلك عرض تقرير الأمين العام عن التنمية المستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة (A/71/265)، فقال إن التقرير جزء من مبادرة مستمرة للأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). والتقرير، الذي يتناول بالبحث طائفة من الأنشطة المضطلع بها على الصعيدين الوطني والإقليمي للنهوض بالتنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي، يحلل بإيجاز أيضا الآثار المحتملة لاعتبار البحر

الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة. ويتضمن مرفق التقرير تقييماً مكتملاً لرابطة الدول الكاريبية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

٢٣ - ثم عرض تقريري الأمين العام المعنونين ”متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية“ A/71/267(و A/71/267/Add.1). والوثيقة الأولى هي التقرير الرئيسي، الذي يتناول التقدم المحرز بشأن تنفيذ مسار ساموا والالتزامات والشراكات التي أُعلِّن عنها في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وهو التقرير السنوي الثاني منذ اعتماد مسار ساموا ويقدم أمثلة للأنشطة، بما في ذلك التنفيذ المحلي، والمساعدة الإنمائية، والشراكات. أما الوثيقة الأخيرة فهي إضافة التقرير، التي توجز الاستنتاجات الأولى للاستعراض الشامل لوحدة التفتيش المشتركة للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٤ - وتطرق إلى مذكرة الأمين العام بشأن الانسجام مع الطبيعة (A/71/266)، فأشار إلى أن الجمعية العامة قررت، في قرارها ٧٠/٢٠٨، أن تشرع في إجراء حوار افتراضي يتناول الانسجام مع الطبيعة ويجمع أطرافا من بينها خبراء ”فقه الأرض“ من جميع أنحاء العالم. وقال إن موجز مساهمات ١٢٠ خبيرا دوليا يتركز على كيفية إعادة تشكيل نظم الحوكمة البشرية لكي تعمل من منظور متمحور حول الأرض بدلا من منظور متمحور حول الإنسان، بما في ذلك الاحترام الأساسي للأرض ودوراتها الطبيعية.

٢٥ - ثم عرض تقرير الأمين العام عن التنمية المستدامة للجبال (A/71/256)، الذي أُعد بمدخلات من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وأمانة شراكة الجبال، بالتعاون مع الحكومات، والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات، فقال إن التقرير يبرز أهمية إدراج سياسات خاصة بالجبال وإدراج المجتمعات المحلية الجبلية في عمليات صنع القرار، وأهمية تنمية القدرات لتحسين سُبل العيش المجتمعية مع الحفاظ أيضا على النظم الإيكولوجية الجبلية وترميمها.

٢٦ - وأخيرا، عرض مذكرة الأمين العام المعنونة ”تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة“ (A/71/216)، التي يحيل بها الأمين العام إلى الجمعية العامة التقارير المقدمة من أمانات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، واتفاقية التنوع البيولوجي.

٢٧ - وذكر أن الأمين العام قد أقام، بناء على طلب الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، احتفالاً رفيع المستوى في نيويورك في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦، وهو اليوم الذي فُتح فيه باب التوقيع على اتفاق باريس. وفي ذلك اليوم وقَّع ١٧٥ طرفا على الاتفاقية، وهو أكبر عدد من التوقيعات على اتفاق دولي في يوم الافتتاح منذ فتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ كان ١٩١ طرفاً قد وقع الاتفاق. وتم تجاوز الحد الأدنى الأول البالغ ٢٢ طرفاً لبدء النفاذ في مناسبة خاصة أقامها الأمين العام في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ عندما بلغ عدد الأطراف ٦٠. وتم تجاوز الحد الأدنى البالغ ٥٥ في المائة من غازات الاحتباس الحراري العالمية في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الذي يبدأ وفقا له نفاذ الاتفاق في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وسيعقد الاجتماع الأول للأطراف في اتفاقية باريس اقترانا بالدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم

المتحدة بشأن تغير المناخ، التي ستبدأ في مراكش، بالمغرب، في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٢٨ - ووصف بدء نفاذ اتفاق باريس بأنه رائع حقاً ودليل قوي على تصميم الحكومات على تعجيل إحراز تقدم صوب التنمية المنخفضة الانبعاثات والصامدة في مواجهة المناخ. ولذا يتجه الاهتمام نحو تنفيذ النتائج وتحقيقها في الاقتصاد الحقيقي. وأكد أن من اللازم أن تؤدي وحدة الغرض والرؤية المتكاملة للمستقبل المتجسدتين في اتفاق باريس وخطة عام ٢٠٣٠ إلى بدء تحولات اقتصادية ومجتمعية وبيئية. فسير الأمور كالمعتاد لن يحقق الأهداف المتعلقة بالمناخ، التي تتطلب معدلا غير مسبوق لإزالة الكربون. وستكون التحديات هائلة ولكن مكاسب النجاح أكبر.

٢٩ - وقال إن نتائج عام ٢٠١٥ تحدد، معا، خطة عالمية واحدة لرفاه جميع المجتمعات. وهذه الخطة، في جوهرها، هي خطة بشأن تحقيق رفاه الإنسان ورخائه عن طريق احترام الدورات الطبيعية، وخدمات النظم الإيكولوجية، وحدود الكوكب.

٣٠ - وأضاف قائلا إن اتفاق باريس، القائم على القيادة الوطنية والعمل الوطني، يعزز التعاون الدولي والدعم المقدم إلى البلدان النامية. ويجري تحويل المساهمات المقصودة المحددة وطنيا وخطط التكيف الوطنية إلى إجراءات، وتدخلات على صعيد السياسات، وخطط استثمارية في سياق الخطة الإنمائية الوطنية الأوسع نطاقاً تجسد أهداف التنمية المستدامة. ولمنظومة الأمم المتحدة دور هام يجب أن تؤديه في ذلك السياق: ولكي تصبح عنصر تغيير وتساهم في التحول العالمي، يجب أن تعيد تحديد محور تركيز شراكتها مع الحكومات وتعيد تحديد توجيهها بينما تواصل الحكومات وضع وتنفيذ استراتيجياتها للتنمية المستدامة القادرة على الصمود في مواجهة المناخ والمنخفضة الانبعاثات.

٣١ - وأكد أن الحكومات لا يمكنها أن تحقق بمفردها جميع الأهداف الطموحة لكل من اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة، وسيكون من الأساسي أن تحظى خطة العمل العالمية بشأن المناخ بدعم وبالتزامات من المدن والأقاليم والمناطق والدول التقدمية، إضافة إلى مؤسسات الأعمال والمستثمرين ممن يؤيدون فرص التغيير الإيجابي.

٣٢ - واختتم كلمته قائلا إن أحد أهداف اتفاق باريس جعْل تدفقات التمويل متسقة مع المسار صوب التنمية المنخفضة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والقادرة على الصمود في مواجهة المناخ، مما يبرز مركزية القرارات المتعلقة بالاستثمار في تحديد اتجاهات الانبعاثات العالمية. ومن اللازم أن تعيد السياسة والتنظيم المناخيان، لكي يكونا فعالين، توجيه التدفقات المالية من الاستثمارات غير المستدامة إلى الاستثمارات المستدامة، وهو ما سيتطلب أيضا إصلاح النظام المالي العالمي.

٣٣ - **السيد غلاس** (الممثل الخاص للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث): عرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (A/71/230)، فقال إن التقرير يتضمن فرعا عن معالجة الآثار الاجتماعية الاقتصادية والبيئية لظاهرة النينيو في ٢٠١٥-٢٠١٦. وفي الأيام القليلة السابقة، أظهرت تجربة هايتي مع إعصار ماثيو تحمّل البلدان المنخفضة الدخل تكاليف الكوارث بدرجة غير متناسبة. وخلال العام السابق، بدأت دول أعضاء وجهات أخرى في تنقيح خططها واستراتيجياتها من أجل مواءمتها مع الإطار وأيدت الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث إنشاء وتعزيز قواعد البيانات الوطنية بشأن خسائر الكوارث في ٩٠ بلدا.

٣٤ - وأضاف قائلا إن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث يقوم بعملية وضع مجموعة من المؤشرات لتشكل أساس صك جديد للرصد، هو إطار سينداي للرصد، الذي سيعرض في اجتماع عام ٢٠١٧ للمنبر العالمي للحد من مخاطر الكوارث. وسيساهم العديد من الشراكات الجديدة المنشأة في تنفيذ صكوك أخرى إلى جانب تنفيذ إطار سينداي. فعلى سبيل المثال، تتسم مبادرة نظم مكافحة المخاطر المناخية والإنذار المبكر بها بأهميتها لاتفاق باريس وللأهداف ١ و ١١ و ١٣ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلقة بالفقر، والمدن، والمناخ، على التوالي.

٣٥ - واستطرد قائلا إن المنتدى العالمي لعام ٢٠١٧ والمنابر الإقليمية على السواء سيوفران مدخلات في المناقشات ذات الصلة بالموضوع في المنتدى السياسي الرفيع المستوى خلال السنوات المقبلة. كذلك، ستعزز خطة عمل الأمم المتحدة المنقحة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها الاتساق على نطاق المنظومة دعما لإطار سينداي. ولكن ستلزم زيادات كبيرة في الاستثمار في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتقديم المساعدة للإغاثة في حالات الكوارث إذا كان المراد تحقيق أهداف إطار سينداي العالمية السبعة بحلول عام ٢٠٣٠.

٣٦ - **السيد دياس** (الأمين التنفيذي لأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي): عرض عن طريق رسالة مسجلة بالفيديو تقرير أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي (A/71/216، الفرع ثالثا)، فقال إن نتائج الاجتماع الأول للهيئة الفرعية للتنفيذ الذي عُقد في عام ٢٠١٦ تتضمن توصيات بشأن مجموعة من التدابير التي يمكن أن تضطلع بها الأطراف لتحسين تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ وأهداف آيتشي للتنوع البيولوجي؛ والمبادئ التوجيهية للدورة القادمة للإبلاغ الوطني، وتوصيات بشأن زيادة فعالية بروتوكوليّ الاتفاقية.

٣٧ - واستطرد قائلا إن الاجتماعين التاسع عشر والعشرين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية قد عقدا في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، على التوالي، واقترحا توصيات بشأن عدد من المسائل بهدف وقف فقدان التنوع البيولوجي، وتحسين قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود، وزيادة تقديم خدمات النظم الإيكولوجية، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وتحسين رفاه الإنسان، مع الحد من المخاطر وأوجه الشحة البيئية.

٣٨ - واختتم كلمته قائلا إن التقرير يتضمن أيضا معلومات مفصلة عن برامج ومبادرات أخرى جرى الاضطلاع بها بموجب الاتفاقية وبروتوكوليها خلال العام الماضي، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ومن الأساسي إجراء متابعة فعالة لخطة عام ٢٠٣٠؛ وستشمل المواضيع ذات الأولوية للمؤتمر الثالث عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي إدماج التنوع البيولوجي وتعميمه في جميع القطاعات.

٣٩ - **السيدة دي كان** (نائبة مدير المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): عرضت تقرير الأمين العام عن البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية (A/71/217)، الذي يقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز لتنفيذ القرارات المتتالية التي اعتمدتها الجمعية العامة بشأن الكارثة البيئية التي تسبب فيها في عام ٢٠٠٦ تدمير صهاريج تخزين النفط قرب محطة الجية للكهرباء في لبنان، فقالت إن حكومة الجمهورية العربية السورية قد قدمت وثائق بهدف إعادة تقييم الأثر البيئي للبقعة في نيسان/أبريل

٢٠١٦. ولكن استعراضاً أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد خلص إلى أن تلك الوثائق لا تقدم استنتاجات جديدة أو بيانات هامة علميا تختلف اختلافاً كبيراً عن البيانات المستخدمة في الدراسة الأصلية بحيث تبرر تغييرا في التقييم. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، منح الاتحاد الأوروبي، في الإطار الخاص بالمنحة التي قدمها لحكومة لبنان، الموقع في عام ٢٠١٥، لحماية الموارد البحرية في لبنان وتنميتها المستدامة، عقداً لمعالجة النفايات الصلبة المتبقية من الانسكاب النفطي في عام ٢٠٠٦ والتصرف فيها. وذكرت المنظمة أن حكومة إسرائيل لم تتحمل المسؤولية عن التعويض المطلوب، وأن الأمين العام قد دعا الجهات المانحة الدولية مرة أخرى إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني لعلاج أضرار الانسكاب النفطي في شرق البحر الأبيض المتوسط، الذي لم يتلق أي مساهمات حتى الآن.

٤٠ - **السيد أحمد** (نائب مدير مكتب نيويورك لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة): عرض تقرير الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (A/71/25)، فقال إن التقرير يعبر عن مداولات أكثر من ١٢٠ ممثلا على المستوى الوزاري، وكذلك مشاركين من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومؤسسات الأعمال والأوساط العلمية، الذين اجتمعوا في نيروبي في أيار/مايو للنظر في البُعد البيئي لخطة عام ٢٠٣٠. وقد اعتمدت الدورة ٢٥ قراراً تتناول المسائل الرئيسية المتعلقة بجملة أمور من بينها التعليم، وإدارة الموارد الطبيعية؛ والتصرف وحماية البيئة في مناطق النزاعات. ومع أن التقرير يبرز على وجه الخصوص القرار ٢/٥ الذي اعتمدته جمعية الأمم المتحدة للبيئة المعنون ”تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، قد كان التركيز منصبا بوجه عام خلال الدورة على الصلات الأصيلة بين البيئة الصحية ورفاه الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤١ - وأضاف قائلا إن تلوث الهواء قد حُدد أنه يمثل أكبر خطر صحي بيئي منفرد في العالم، بحيث يموت ٧ ملايين شخص على نطاق العالم سنويا قبل الأوان نتيجة للتعرض لنوعية هواء سيئة. وفي بعض البلدان النامية يمثل إعداد وجبة خطراً كبيراً بسبب تلوث الهواء الداخلي، الذي يروح ضحيته ٤,٣ ملايين شخص سنويا، معظمهم من النساء والأطفال. ويؤثر تلوث الهواء الخارجي أيضا على الفقراء أكثر من غيرهم، لافتقارهم إلى وسائل الوقاية. وعلاوة على ذلك، يؤثر التعرُّض للمواد الكيميائية والنفايات الضارة، الذي يتناوله القرار ٢/٧ لجمعية الأمم المتحدة للبيئة وعدد من أهداف التنمية المستدامة، على الحياة اليومية لـ ٦٤ مليون شخص يعيشون في مستوطنات عشوائية. كما أن التعرُّض للأسبستوس مسؤول عن ١٠٧ ٠٠٠ حالة وفاة، والتعرض للرصاص مسؤول عن ٦٥٤ ٠٠٠ حالة وفاة، سنويا.

٤٢ - واستطرد قائلا إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة اعتمدت أيضا القرار ٢٠/٢ بشأن الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ وبرنامج العمل والميزانية لعامي ٢٠١٨-٢٠١٩، التي تحدد سبعة مجالات ذات أولوية لكل منها خريطة نتائج وهدف محدد متوائم مع خطة عام ٢٠٣٠. والهدف الجامع هو زيادة قدرة البيئة على الصمود مع ربط التنمية المستدامة بالمنافع الاجتماعية الاقتصادية. وتجسد تلك النتيجة الرؤية المتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠)، التي عززت الركيزة البيئية لإطار التنمية المستدامة.

٤٣ - وتطرق إلى مذكرة الأمين العام التي يحيل بها التقييم العالمي للعواصف الرملية والترابية (A/71/376) المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٥/٧٠، فقال إن التوصيات الواردة في ذلك التقييم، التي وضعت بالاقتران مع المنظمات العالمية للأرصاد الجوية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

التصحر، تهدف إلى التنبؤ بتلك الظواهر والحد من أثرها، تماشيا مع خطة عام ٢٠٣٠.

٤٤ - وأخيرا، قال، مشيراً إلى أن جمعية الأمم المتحدة للبيئة قد أعادت النظر في دورة عملها، إن الجمعية قد قررت أن تعقد دوراتها العادية في سنوات فردية، بدءاً بدورتها الثالثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، في نيروبي، بكينيا.

٤٥ - **السيد بوكور** (رئيس مكتب الاتصال التابع لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في نيويورك): أدلى ببيان باسم الأمين التنفيذي لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، فقال إن التدهور البيئي والتصحر هما على وجه الخصوص، بعد أخذ عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في الاعتبار، القوتان المحركتان للهجرة القسرية لزهاء بليون شخص. والغالبية العظمى من المهاجرين يأتون الآن من أشد مناطق أفريقيا وآسيا، وأمريكا الوسطى بدرجة أقل، جفافاً. وكثيرون منهم أيضا عرضة أيضا لعقائد ظلامية وعنيفة من قبيل عقائد بوكو حرام. ولذلك فإن هدف عدم ترك أحد متخلفاً عن الركب، الذي حددته خطة عام ٢٠٣٠، يستهدف تحديداً أولئك السكان، الذين تعاني بلدانهم من تدهور الأراضي، والتصحر، والجفاف.

٤٦ - وأضاف قائلا إن القضاء على الفقر هو الهدف الجامع للتنمية المستدامة؛ ولذا من الأهمية بمكان بالنسبة للبلدان التي تأمل أن تحقق الهدف ١٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠١٨ أن تعزز قدراتها وتعيد تحديد أولوياتها الوطنية بما يتماشى مع مبدأ تحييد أثر تدهور الأراضي. ومن حسن الحظ أن أكثر من ١٠٠ بلد قد وافق على أهداف طوعية. ومبادرة تشانغون الخاصة بجمهورية كوريا ومبادرة أنقرة التي أنشأتها الرئاسة التركية للاتفاقية جديرتان بالثناء على وجه الخصوص.

٤٧ - واستطرد قائلا إن العلماء يتنبأون، في سياق تغير المناخ وممارسات التنمية المستدامة، بحدوث زيادة في وتيرة وطول حالات الجفاف في المستقبل، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تمثل الزراعة البعلية نسبة قدرها ٩٥ في المائة من الأراضي المزروعة. ولذا آن أوان التحول عن اتباع نهج فيما يتعلق بحالات الجفاف قائم على رد الفعل إلى اتباع نهج قائم على الفعل الاستباقي. وذكر أنه يود على وجه الخصوص أن يهنئ ناميبيا، وهي من أشد بلدان العالم جفافا، لاستضافتها المؤتمر الأفريقي بشأن الجفاف في آب/أغسطس ٢٠١٦، الذي نظر في نظم الإنذار المبكر، وتقييم المخاطر، وتدابير الحد من المخاطر فيما يتعلق بالجفاف.

٤٨ - وتطرق إلى مذكرة الأمين العام عن تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة البيئية (A/71/216)، فقال إن عدداً من التدابير الهامة قد وضع منذ التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بما في ذلك أثناء الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف في تلك الاتفاقية، التي عقدت في أنقرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. واعتمدت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي أيضا آليات لرصد غطاء الأراضي وانتاجية الأراضي وأرصدة الكربون. وتلك الصلات بين هذه الاتفاقيات الثلاث مثال لأنواع التآزرات التي ستحقق تجانس الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لتعزيز التنمية المستدامة.

٤٩ - وواصل كلامه قائلا إنه إضافة إلى المعلومات المفصلة عن التدابير المحددة المتخذة للنهوض بالهدف ١٥-٣، والتي تسعى إلى تحقيق عالم متحرر من تدهور الأراضي، احتفل بيوم عالمي لمكافحة التصحر في حزيران/يونيه ٢٠١٦ في بيجين، شارك فيه الأمين العام ورئيس وزراء الصين، بين مسؤولين رفيعي المستوى آخرين. وأعرب عن ترحيبه بالتزام

الصين بمكافحة التصحر والجفاف وعرضها استضافة المؤتمر المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٥٠ - وفي الختام، حث اللجنة على اعتبار تحييد أثر تدهور الأراضي عاملا معجلا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، ودعا إلى تشجيع الجهات المانحة والمنظمات الدولية على تقديم دعم مالي كاف لكفالة تحقيق ذلك الهدف في الوقت المناسب.

٥١ - **السيدة تشان يوبينغ** (المستشارة الخاصة لشؤون السياسات، مكتب نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): عرضت مذكرة الأمين العام المعنونة ”تنفيذ اليوم العالمي للأحياء البرية“ (A/71/215)، التي يحيل بها التقرير الذي أعدته أمانة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، فقالت إن المكتب قد عمل عن كثب مع الأمانة لتنظيم الاحتفال العالمي باليوم العالمي للأحياء البرية خلال السنوات الثلاث السابقة، وأن ثمة إنجازات عديدة جديرة بالذكر. أولا، لقي إعلان اليوم ترحيبا واسع النطاق، وسرعان ما أصبح أهم مناسبة عالمية سنوية للحفاظ على الأحياء البرية. ثانيا، لا يقّدر اليوم بثمن فيما يتعلق بتعزيز الوعي العام بأهمية الحفاظ على النظم الإيكولوجية والبشر والاقتصادات؛ فهو يتيح فرصة للمناقشة والجدل بشأن قضايا الساعة، ويشجع على إقامة شراكات جديدة قوية وعلى التعاون، ويُزيد من الإرادة السياسية لحماية الأحياء البرية. ثالثا، مهّد الاحتفال باليوم في عام ٢٠١٥ السبيل لاعتماد قرار بشأن معالجة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. رابعا، في الاجتماع السابع عشر الذي عُقد مؤخراً لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، اعترفت الدول الأطراف مرة أخرى بأهمية اليوم، واعتمد قرار جديد يدعوها إلى تحسين إنفاذ قوانين حماية الأحياء البرية، والحد من الطلب على الحيوانات والنباتات البرية المتجر بها على نحو غير قانوني، والاعتراف بالمساهمات المتعددة الأوجه للأحياء البرية في سُبُل عيش المجتمعات الريفية الفقيرة.

٥٢ - **الرئيس**: دعا اللجنة إلى إجراء مناقشة عامة بشأن البند.

٥٣ - **السيد شيلا** (جمهورية تترانيا المتحدة): وجه الاهتمام إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٧٠/٢٠٦ (A/71/216، الفرع ثانيا)، وقال إنه يرغب في معرفة المزيد عن الكيفية التي يمكن بها أن يعجل تحييد أثر تدهور الأراضي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكيف يمكن أن تكون اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أداة يمكن الاعتماد عليها في التصدي للجفاف.

٥٤ - **السيد بوكور** (رئيس مكتب الاتصال التابع لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في نيويورك): أجاب قائلا إن معظم الناس المتخلفين عن الركب هم أولئك الذين يعيشون في الأراضي القاحلة، حيث يتركز الجوع والفقر والهجرة، وحيث تتحمل المرأة عبء تدهور الأراضي والتصحر. والاستثمار في مساعدة بلايين البشر أولئك سيساعد على تحقيق الأمن، والقضاء على الفقر، وتمكين المرأة بوصفها عنصر تغيير في المناطق المتدهورة، وتحسين صحة الأطفال. وسيحقق الاستثمار عائدات سريعة، وسيحسن أيضا تمكين المجتمعات المحلية المتضررة بتدهور الأراضي وبالجفاف كلا من النظم الإيكولوجية وأوضاع معيشة السكان المتضررين. ولذا فإن تحييد أثر تدهور الأراضي سيعجل بتحقيق عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة.

٥٥ - وأضاف قائلا إن جمهورية تترانيا المتحدة، مثلا، تعرضت مؤخراً لجفاف شديد للغاية لدرجة أن استجابة

المجتمع الدولي لم تعد صالحة أو فعَّالة. أما الاستثمار المسبق في نظم الإنذار المبكر وتقييمات هشاشة الأوضاع فستمكن البلدان التي تواجه أوضاعاً مماثلة من التركيز على الوقاية بدلا من التركيز على التعافي. ومن اللازم تهيئة المناطق والمؤسسات المتضررة وتهيئة السكان المتضررين للتعامل مع تزايد وتيرة حالات الجفاف. وثمة حاجة أيضا إلى التعاون وتبادل المعلومات عن التجارب وقصص النجاح. والاجراءات المتعلقة بالجفاف المخططة والمنسقة جيدا يكون لها تأثير إيجابي في جميع القطاعات وعبر الحدود، بحيث تكون شرائح المجتمع الأكثر فقرا وهشاشة هي التي تستفيد أكبر استفادة. ولذا آن أوان الاستثمار في سياسات استباقية للتصدي لوبال الجفاف ولبناء القدرة على مواجهة الجفاف.

٥٦ - **السيدة بامارانون** (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فكررت الإعراب عن التزام المجموعة الراسخ بالعمل بلا كلل من أجل التنفيذ التام لخطة عام ٢٠٣٠، وأكدت مجدداً جميع المبادئ التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، لا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وأكدت كذلك أن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ينبغي أن يسترشد بالمبادئ المنصوص عليها في الفقرة ٧٤ من تلك الخطة.

٥٧ - وقال إن الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية الأربعة التي عقدت في العام السابق تتعلق جميعها بعمل اللجنة الثانية ولكن العمل الحقيقي المتمثل في ترجمة تلك الرؤى الطموحة إلى إجراءات ملموسة ما زال أمامنا. وفي ذلك السياق، تود المجموعة أولا أن تسلط الضوء على أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده يظل شرطاً أساسياً للتنمية المستدامة، حتى لا يترك أحد متخلفاً عن الركب. ثانيا، ينبغي ألا تحجب عالمية خطة عام ٢٠٣٠ تحديات واحتياجات البلدان النامية، لا سيما تلك التي تواجه أوضاعاً خاصة، أو التحديات المحددة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل، أو البلدان التي تمر بحالات نزاع أو ما بعد حالات النزاع، أو البلدان الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي. ثالثا، يتطلب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على جميع المستويات تنشيط الشراكة العالمية، مع كون التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب هو القناة الرئيسية للتعاون الإنمائي، والتنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ١٧. رابعا، التكنولوجيا وسيلة أساسية للتنفيذ وعامل هام للتغيير من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٥٨ - وأضافت قائلة إن المجموعة ستسعى خلال الدورة الحالية إلى البناء على التقدم الذي تحقق بالفعل عن طريق مشاريع قرارات تطلعية وعملية المنحى ومتوائمة مع خطة عام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، في حين أن تلك الخطة ينبغي أن تظل محور التركيز الأول بالنسبة للجنة، من الحيوي أيضا مواصلة تنفيذ الالتزامات القائمة بشأن التنمية المستدامة، بما في ذلك في إطار جدول أعمال القرن ٢١، وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠.

٥٩ - وتابعت كلامها فقالت إن المجموعة تكرر، لما تتسم به الدول الجزرية الصغيرة النامية من خصوصيات وأوجه ضعف، الإعراب عن أهمية مسار ساموا كشرط مسبق للنجاح في تحقيق تلك المجموعة من البلدان لخطة عام ٢٠٣٠. كذلك، رسم إطار سينداي خريطة طريق قيّمة للبلدان النامية، المعرضة لخطر أن تفقد مكاسبها الإنمائية بسبب الكوارث الطبيعية والأزمات الصحية التي لا يمكن التنبؤ بها.

٦٠ - وأردفت قائلة إن الصلة بين تغير المناخ والأشكال الأخرى للتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي تشكل تهديدا خطيراً للتنمية المستدامة. ويجب التصدي لتلك

التحديات عن طريق مزيج من الآليات القائمة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي، وجمعية الأمم المتحدة البيئية، واتفاق باريس، الذي سيبدأ نفاذه عما قريب.

٦١ - وذكرت أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تسعى أيضا إلى كفالة حصول الجميع على طاقة ميسورة التكلفة ويمكن الاعتماد عليها ومستدامة وعصرية. ولذا تشدد المجموعة على الحاجة إلى تعزيز الطاقة النظيفة والمتجددة وكذلك الترتيبات المؤسسية لمتابعة تنفيذ الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة. وتلاحظ المجموعة في ذلك السياق وجود مجالات وأهداف لا تتناولها الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو يجري تناولها جزئيا فقط في أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة. وفي المستقبل، يمكن أن تصبح هذه المسائل الناشئة والهامة بنوداً جديدة على جدول أعمال اللجنة الثانية، وذلك استنادا إلى إطار التنمية المستدامة الجديد. وهذه قد تشمل المسائل الجامعة في الأهداف، من قبيل البنى التحتية، والمياه، والطاقة، والتصنيع، وأنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة.

٦٢ - واختتمت كلمتها قائلة إن أهمية وأثر عمل اللجنة الثانية قد زادا وأصبحا أكثر شمولا ويتناولان قطاعات متعددة أكثر من أي وقت مضى. وللجنة، بوصفها هيئة عالمية تابعة للأمم المتحدة تضع قواعد، دور مركزي يجب أن تقوم به في تعزيز التنمية المستدامة.

٦٣ - **السيد سوان** (ميانمار): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الرابطة ملتزمة بالحفاظ على شراكتها مع الأمم المتحدة وبتعزيزها. وقد دلل على ذلك بوضوح اعتمادها خطة عمل خمسية جديدة للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠ بين الرابطة والأمم المتحدة في مؤتمر القمة الثامن للرابطة والأمم المتحدة الذي عقد في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في فيينتيان، بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وأيضا في اجتماع وزراء خارجية الرابطة مع أمين عام الأمم المتحدة ورئيس الدورة الحالية للجمعية العامة، الذي عُقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، والذي تم التوصل فيه إلى اتفاق بشأن وضع خريطة طريق لتسترشد بها عملية مواءمة رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ مع خطة عام ٢٠٣٠.

٦٤ - وأضاف قائلا إن من اللازم اتباع نهج كلي للنجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وغاياتها المائة وتسع وستين. وفي ذلك الصدد ستتحقق قيمة إضافية من وجود شراكات معززة على الصعيدين الإقليمي والعالمي تضم المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية وقطاع الأعمال. وقد أحرزت رابطة أمم جنوب شرق آسيا مؤخراً، من جانبها، تقدماً ملحوظاً في قطاعي الطاقة والتعليم. فقد بدأت، على سبيل المثال، التنفيذ الأولي لخطة عمل الرابطة للتعاون في مجال الطاقة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، الذي سيحدث فارقا كبيراً في أمن الطاقة ويساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية على نحو مستدام اقتصاديا وبيئيا. كذلك، يرمي إعلان الرابطة بشأن تعزيز تعليم الأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس، الذي اعتمد في مؤتمر القمة الثامن والعشرين للرابطة الذي عُقد في فيينتيان في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، إلى تشجيع اتباع أسلوب ممنهج بدرجة أكبر وأكثر اتساقا لكفالة توفير تعليم شامل وجيد للجميع والتعلم مدى الحياة في إطار الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة.

٦٥ - واستدرك قائلا إن تزايد التحديات الصحية التي تتخطى الحدود الوطنية مدعاة للقلق، لا سيما في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ولذا ترحب الرابطة باعتماد الجمعية العامة مؤخراً الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى

للجمعية العامة المعني بمقاومة مضادات الميكروبات. وقد أصبحت تلك المقاومة أحد أكبر التهديدات للصحة في العالم، لأنها يمكن أن تقتل ملايين من البشر سنويا.

٦٦ - وذكر أن الرابطة تشعر بالقلق أيضا لتزايد وتيرة وشدة الكوارث الطبيعية نتيجة لتغير المناخ. وهي ملتزمة بالتصدي لتلك التحديات، بما في ذلك عن طريق اتفاق الرابطة لإدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٥، ومركز الرابطة لتنسيق المساعدة الإنسانية، الذي أنشئ في عام ٢٠١١ في بالي، بإندونيسيا.

٦٧ - وفي النهاية قال إن الرابطة منطقة غنية بالتنوع البيولوجي. وسيكمل مركز الرابطة للتنوع البيولوجي في الفلبين والخطة الاستراتيجية للرابطة للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتحقيق الهدفين ١٤ و ١٥ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقين بالحفاظ على الموارد الساحلية والبحرية والنظم الإيكولوجية الأرضية.

٦٨ - **السيد ساربر** (ملديف): تكلم باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية، فرحب بالتركيز على مسار ساموا في بند جدول الأعمال الجاري النظر فيه بوصفه فرصة هامة لإبراز أوجه الضعف والتحديات الفريدة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة. وقال، مشيرا إلى أن أعضاء التحالف قد ساهموا مساهمة نشطة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عقد عام ٢٠١٦، إن المنتدى وفر منبراً هاماً للدول الجزرية الصغيرة لتبادل المعلومات عن أفضل الممارسات وتحديد أوجه التآزر وحلول جيدة. كذلك، أوجد إطار شراكة الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي أطلق خلال الدورة السبعين للجمعية العامة أداة جيدة قيّمة لتيسير الحوار والتعاون بين الدول الجزرية الصغيرة وشركائها.

٦٩ - واستدرك قائلا إن تقرير الأمين العام عن مسار ساموا (A/71/267) يبين، مع ذلك، أنه رغم وجود ثلاثة برامج عمل حدث تضاعف تقريبا في ولاياتها على مر السنين، لم يكن هناك دعم متناسب لتنفيذها. وثمة حاجة واضحة إلى تحسين التنسيق والاتساق بين وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية الموجودة داخل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والوحدة المقابلة لها داخل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويلزم مزيد من التفاصيل أيضا عن الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧٠ - وأردف قائلا إن تأثيرات تغير المناخ، ومن بينها ارتفاع مستويات سطح البحر، وظواهر الطقس المتزايدة التطرف وتحمُّض المحيطات، تمثل تهديداً لا لتنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية فحسب بل لوجودها نفسه. ومع أن اتفاق باريس سيبدأ نفاذه قريبا، فإنه لن يكون كافيا بدون اتخاذ إجراءات بشأن الهجرة والتكيف. كما أن الحاجة إلى الحد بفعالية من مخاطر الكوارث مسألة فائقة الأهمية، لأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتأثر بالكوارث الطبيعية أكثر من غيرها من الدول. وتبين ظواهر الطقس الكارثية التي حدثت في عام ٢٠١٦، ومن بينها الأعاصير والفيضانات والأعاصير الشديدة والجفاف، أن مكاسب التنمية ستكون عرضة للتراجع إذا لم يحدث توسع في الاستثمار في القدرة على الصمود، والرصد، والوقاية، وزيادة الجهود المبذولة في مجالي التأهب والاستجابة. ويعتبر إعصار ماثيو، الذي تسبب في نحو ٩٠٠ حالة وفاة في هايتي وفي ضرر كبير للبنية التحتية في تلك الجزيرة وفي أماكن أخرى في منطقة الكاريبي، مثالا رئيسيا.

٧١ - وواصل كلامه فقال إن التحول، في ذلك الصدد، إلى الطاقة المتجددة أمر حيوي للتخفيف من تغير المناخ. وهذا التحول لن يساعد فحسب البلدان على الانتقال إلى اقتصادات منخفضة الكربون ويوفر مجالات جديدة للاستثمار والابتكار التكنولوجيين بل سيحد أيضا من اعتماد الدول الجزرية الصغيرة النامية على وقود أحفوري مستورد باهظ التكلفة. ولكن، رغم اعتماد نُهُج تنظيمية وسياساتية جديدة، تفتقر تلك البلدان إلى ما يلزم من تمويل وبنى تحتية وقدرة لكي تعمل على نحو مستقل.

٧٢ - واختتم كلمته قائلا إن من الأهمية بمكان لذلك السبب اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ باعتبارها الإطار التوجيهي، لا من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية فحسب بل أيضا من جانب منظومة الأمم المتحدة ككل، بما يشمل المؤسسات المالية الدولية. وفي حقيقة الأمر، ما لم توائم جميع المنظمات الدولية برامجها للدعم مع مصطلحات وفئات تلك الخطة، لن يتسنى النجاح في تنفيذ ما تم التوصل إليه في المفاوضات التي تحققت خلال العامين السابقين. وينبغي أن تدرك جميع الدول الأعضاء الحاجة إلى تغيير جدي خلال السنوات الأربع عشر القادمة من أجل تحقيق ”المستقبل الذي نصبو إليه“.

٧٣ - **السيد مارشال** (بربادوس): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن بدء نفاذ اتفاق باريس سيكون الأسرع من أي اتفاق دولي اعتمدته الأمم المتحدة. ولكن، لأنه سيكون ضرورياً توافر تمويل كاف، بما في ذلك مصادر تمويل جديدة، لدعم الجهود الرامية إلى مكافحة تغير المناخ، تدعو الجماعة الكاريبية إلى تعبئة موارد وكذلك اتخاذ إجراءات بشأن التعهدات التي قُدمت لصندوق المناخ الأخضر. ويجب أيضا وضع إجراءات مبسطة تمكّن الدول الجزرية الصغيرة النامية من الحصول على تمويل على خير وجه.

٧٤ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة إلى جزر البهاما وهايتي وجامايكا، لأن هذه البلدان تأثرت بإعصار ماثيو تأثرا شديداً. وتمثل الكوارث الطبيعية تذكِرة بالتهديد الدائم الذي تواجهه الدول الجزرية الصغيرة والدول النامية الساحلية المنخفضة بسبب تأثيرات تغير المناخ السلبية، وهي تهديدات ستقوض كثيرا الجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وقد تسببت الكوارث الطبيعية التي عانت منها البلدان الكاريبية خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٥ وعددها ٣٩٠ كارثة في خسائر في الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت ٢ في المائة سنويا.

٧٥ - واستطرد قائلا إن مسار ساموا قد أبرز أوجه الضعف الفريدة والخاصة لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبعض المسائل التي تلزم معالجتها هي تخفيف عبء الديون، والأمراض غير السارية، والقضاء على الفقر، والبيئة، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف منه. وتحث الجماعة الكاريبية اللجنة الثانية على كفالة تقديم دعم كامل ومنتظم لتنفيذ مسار ساموا، واستعراضه السنوي، واستعراضه المقبل في منتصف المدة. ويوفر إطار سينداي أيضا للمجتمع الدولي الوسائل الكفيلة بالنهوض بجهود متسقة ومتكاملة لتعزيز البرامج الوطنية والإقليمية للحد من مخاطر الكوارث عن طريق تحسين التعاون الدولي.

٧٦ - وذكر أن الجماعة الكاريبية تدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم القرار الذي يصدر كل سنتين بشأن التنمية المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك عن طريق توفير التمويل، وتقديم الدعم التكنولوجي، وبناء القدرات، وهي تسعى أيضا إلى الاعتراف بأن منطقة البحر الكاريبي منطقة خاصة.

٧٧ - وأكد أن الجماعة الكاريبية، أخيرا، ما زالت ملتزمة التزاماً كاملاً بالأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي وهي: الحفاظ، والاستخدام المستدام، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع المستمدة من توظيف التنوع البيولوجي؛ وبتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه المرجع الرئيسي في أمور البيئة العالمية.

٧٨ - **السيد كورتوريال** (الجمهورية الدومينيكية): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن تقدماً هاماً قد تحقق ومع ذلك يجب التصدي للفقر وانعدام المساواة ولتزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل مساعدة البلدان النامية على تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك أشد البلدان ضعفا، لا سيما أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان المتوسطة الدخل. وأكد أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، لا غنى عنه للتنمية المستدامة.

٧٩ - وأضاف قائلا إن تنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠ يتطلبان التزاماً قاطعاً من المجتمع الدولي بأسره؛ وستظل المساعدة الإنمائية الرسمية تؤدي دوراً هاماً في ذلك الصدد. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تحترم التزاماتها الطويلة الأمد بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك بوضع أطر زمنية ملزمة للوفاء بتلك الالتزامات ولأشكال التعاون الأخرى بين الشمال والجنوب. وعلاوة على ذلك، للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وللتعاون الثلاثي دور معين ومتباين يجب أن يؤدياه باعتبارهما مكملين للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلين عنه.

٨٠ - وتابع كلامه فقال إن خطة عمل أديس أبابا قد سلمت بضرورة تلبية الاحتياجات المعقدة والمتباينة لدى البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير لمكافحة الفقر المتعدد الأبعاد، ومواصلة تقديم المساعدة الانمائية الرسمية أو غيرها من أشكال التمويل بشروط ميسرة. والمنتدى السياسي الرفيع المستوى هو الهيئة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق برصد خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها.

٨١ - واستطرد قائلا إن البعد الإقليمي هام في التنمية المستدامة؛ ولذا ينبغي تعزيز الصلات بين المنتدى السياسي الرفيع المستوى، واللجان الإقليمية، والهيئات الإقليمية المختصة الأخرى، وينبغي الاعتراف بأهمية مشاركة المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، مع مراعاة الخطط والسياسات الوطنية. وفيما يتعلق بتمويل التنمية، تؤيد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية وتشدد على أن التنمية المستدامة يجب معالجتها عن طريق اتباع نهج متكامل وكلي.

٨٢ - وأكد رفض جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تطبيق جميع التدابير الاقتصادية أو المالية أو التجارية الانفرادية غير المطابقة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة التي تعوق التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في البلدان النامية. وقال إن بناء القدرات الوطنية يجب أن يكون موجها قطرياً، بحيث يجسد الاحتياجات والأولويات واستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية. ومن اللازم زيادة التكامل والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تجنباً لاتباع نهج مجزأ في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٨٣ - واختتم كلمته قائلا إن الاستعراض الشامل المقبل للسياسة الذي يجري كل أربع سنوات ينبغي أن يتخذ إجراء بشأن وضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الأطول وأن يوفر توجيها استراتيجيا للدول الأعضاء بخصوص تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٨٤ - تولى السيد دياز دي لاغواربديا (إسبانيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٨٥ - **السيد إسلام** (بنغلاديش): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فقال إن امتلاك زمام الأمور والقيادة الوطنيين يتسمان بأهمية حيوية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ولكن فيما يتعلق بأقل البلدان نموا، يُعتبر التعاون الإنمائي الدولي ضرورياً أيضا لكفالة عدم ترك أحد متخلفاً عن الركب. وبناء على ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته تجاه أقل البلدان نموا كما هي منصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا، بينما يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعزيز دعمها المعياري والتنفيذي لتلك البلدان. وينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، بدوره، أن يظل المنبر المركزي لمتابعة ورصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تجري خلال المنتدى مناقشات مستندة إلى الأدلة بشأن التحديات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نموا.

٨٦ - وأضاف قائلا إن بدء نفاذ اتفاق باريس يمثل تقدما رئيسيا ينبغي أن يشجع المجتمع الدولي على إعادة تأكيد التزامه بإيجاد اقتصاد عديم الكربون بحلول النصف الثاني من القرن. ومع أن أقل البلدان نموا ليست مسؤولة عن تغير المناخ، فإنها الأسوأ تأثراً به. ولمّا كان توافر موارد كافية والحصول على التكنولوجيا ضروريين لتلك البلدان من أجل التصدي لتغير المناخ، ينبغي أن يتيح صندوق المناخ الأخضر جميع الموارد اللازمة بهدف حشد ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠. وينبغي أن يكون تخصيص أموال التكيف والتخفيف مكملا للمساعدة الإنمائية الرسمية بطريقة منصفة وعادلة وتناسبية.

٨٧ - وأشار إلى استمرار التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في إعاقة جهود التنمية المستدامة التي تبذلها أقل البلدان نموا، قائلا إن فقدان الأراضي الخصبة، التي كثيرا ما تكون هي الشيء الوحيد الموجود لدى المجتمعات المحلية الفقيرة، قد أدى إلى زيادة مستويات الفقر وانعدام المساواة. فبليون هكتار في أقل البلدان نموا تتعرض للتصحر في أفريقيا، مما يؤدي إلى خسائر تقدر قيمتها بما يبلغ ٩ بلايين دولار سنويا. وعلاوة على ذلك، اقتُلع بالفعل ملايين من البشر من أراضيهم التقليدية نتيجة لتدهور الأراضي وللتصحر، اللذين كثيراً ما يشعلان النزاعات ويسهمان في عدم الاستقرار السياسي، والتضور جوعا، والتفكك الاجتماعي في المنطقة. ولذا فإن زيادة الدعم الدولي أساسية للتصدي لتلك التحديات التي تواجه أقل البلدان نموا.

٨٨ - وتابع كلامه فقال إن الكوارث تشكل إحدى أكبر المخاطر للتقدم الإنساني العالمي في العقود المقبلة. ويلزم تغيير تحويلي، على النحو الوارد في إطار سينداي، لإدارة الكوارث والتخفيف منها بفعالية. ولذا فإن قرار إجراء تحليل متعمق للتخفيف من الأزمات وبناء قدرة أقل البلدان نموا على الصمود هو موضع ترحيب. وسيلزم تقديم الدعم من جميع الدول الأعضاء لإنشاء آلية للتخفيف من الأزمات وبناء القدرة على الصمود من أجل أقل البلدان نموا.

٨٩ - واختتم كلمته قائلا إنه لما كان أكثر من نصف سكان العالم الذين لا يحصلون على كهرباء ومجموعهم ١,٣ بليون شخص يعيشون في أقل البلدان نموا، فإن الحصول على طاقة ميسورة التكلفة يمثل تحدياً أساسيا لمعظم تلك البلدان، التي لا يحصل ٧٥ في المائة تقريبا من سكانها على كهرباء ولا يحصل ٩١ في المائة منهم على أنواع وقود عصرية. ولا تستطيع أقل البلدان نموا، بدون أن تتوافر لديها طاقة ميسورة التكلفة ومستدامة، أن تحوّل اقتصاداتها تحويلا هيكليا. ومن اللازم أن تحقق تلك البلدان تقدماً باهراً لتكفل توفير خدمات الطاقة العصرية للجميع بحلول عام ٢٠٣٠،

بما في ذلك بتحسين مستوى البنى التحتية والتكنولوجيات لديها الخاصة بالإمداد والنقل والتوزيع تحسينا كبيرا.

٩٠ - **السيدة سينغ** (أستراليا): تكلمت نيابة ايضا عن كندا ونيوزيلندا، فأشارت إلى أن سنة ٢٠١٥ شهدت عددا من المعالم الهامة، من بينها خطة عمل أديس أبابا، وإطار سينداي، واتفاق باريس؛ وإلى أن التعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية قد جرى توسيع نطاقه عن طريق اعتماد عدد من الاتفاقات المحددة؛ وأن الموئل الثالث سيعقد قريبا في إكوادور من أجل اعتماد الخطة الحضرية الجديدة، التي تستند إلى الإيمان بأن السعي إلى مستقبل مستدام سيزداد النجاح أو الفشل فيه في مدن العالم.

٩١ - واستدركت قائلة إن التنمية المستدامة لن تتحقق، مع ذلك، إذا تُرك نصف سكان العالم متخلفين عن الركب. ومن هنا تنبع أهمية تعزيز المساواة بين الجنسين بحيث يجري تمكين النساء والفتيات تمكيناً كاملاً ويستطعن العيش متحررات من الخوف من التمييز والإكراه والعنف، ويملكن حرية التصرف في أجسادهن وأرواحهن. ويجب إشراك النساء والفتيات إشراكاً مجدياً بوصفهن صاحبات مصلحة وصانعات قرار قادرات على المساهمة في تنمية مجتمعاتهن المحلية وبلدانهن، وعلى الاستفادة من تلك التنمية.

٩٢ - واختتمت كلمتها قائلة إن أستراليا وكندا ونيوزيلندا ملتزمة بمستقبل مستدام يوازن بين الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق نتائج ملموسة. ولكن تحديات التنمية لا تستطيع الحكومات وحدها أن تحلها: إذ يجب أيضا إشراك المواطنين، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تعمل على نحو متسق لدعم الأولويات الوطنية، وتلبية احتياجات فرادى البلدان بمرونة. وللجنة الثانية دور هام عليها أن تقوم به في ذلك الصدد. ويجب أن تتجنب اتخاذ أي إجراء يرتد إلى الوراء، ويعيد فتح مناقشات قديمة، أو يعيد التفاوض على نصوص تم الاتفاق عليها فعلا. واللجنة الآن في مفترق طرق: فهي يمكن أن تحفز على اتخاذ إجراء من أجل تنفيذ الأطر المتفق عليها عالميا أو تخاطر بالانزلاق إلى انعدام الفعالية وانعدام الأهمية.

٩٣ - **السيد بارينتي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، فقال إن خطة عام ٢٠٣٠ تتطلب تحولا في نموذج أساليب عمل اللجنة الثانية. وعلى وجه الخصوص، يجب إعادة النظر في التعامل مع بند جدول الأعمال المتعلق بالتنمية المستدامة، لأن الحالة الراهنة تجعل من الصعب بالنسبة لجميع الوفود أن تولي اهتماماً مناسباً للمسائل الهامة والقرارات التي هي قيد النظر. وليست ثمة حاجة إلى اعتماد قرار موضوعي بشأن جدول أعمال القرن ٢١، مثلا لأن التحديثات التقنية ستكفي حيثما كانت قد جرت مناقشات موضوعية في محافل أخرى. كذلك، ليس ضرورياً اعتماد قرار بشأن الموئل الثالث في اللجنة الثانية لأن هذه المسائل ينبغي مناقشتها في إكوادور في المؤتمر المقبل.

٩٤ - وأضاف قائلا إن الحد الأدنى للانبعاثات البالغ ٥٥ في المائة قد تم تجاوزه في أعقاب تصديق الاتحاد الأوروبي، مما يبدأ بذلك نفاذ اتفاق باريس في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وقد تعهدت قرابة ١٩٠ بلدا بالتزامات في إطار اتفاق باريس، من بينها خطط لكبح انبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛ ووضعت عدة بلدان أيضا استراتيجياتها الشاملة الأولى للتحرك صوب مستقبل أكثر استدامة. ويحدد اتفاق باريس تغير المناخ بوصفه تهديداً عاجلاً قد لا يكون لا رجعة فيه للمجتمعات البشرية وللكوكب، وهو ما يصدُق بالذات على البلدان الأشد تأثراً

بالأثر السلبي لتغير المناخ، من قبيل الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويوجد، إضافة إلى الهدف ١٣ المتعلق بالتنمية المستدامة، ١٢ هدفاً آخر ينطوي عليها اتخاذ إجراء بشأن تغير المناخ. ومن ثم، التزم المجتمع الدولي، من خلال اتفاق باريس، بالتزامات ملزمة بالتحول صوب اقتصاد منخفض الكربون ويتسم بكفاءة استخدام الموارد، وقادر على الصمود في مواجهة المناخ.

٩٥ - وواصل كلامه فقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه قد التزموا ببذل جهود دولية لمعالجة تغير المناخ وضرب المثل من خلال تغييرات قوية على صعيد السياسات محليا. وسوف يُعتمد تشريع جديد لخفض الانبعاثات في الدول الأعضاء بنسبة تبلغ ٤٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠، وينبغي أن تنضم جميع البلدان إلى ذلك الجهد الجماعي. وسيجري أيضا دعم المشاريع التي تتيح التنفيذ السريع لأشكال الطاقة المتجددة.

٩٦ - ووصف الاتحاد الأوروبي بأنه أكبر مساهم في تمويل البلدان النامية فيما يتعلق بالمناخ وأكبر جهة مانحة في العالم، وأكد أن الاتحاد ما زال ملتزماً بالإسهام بحصة صوب تحقيق هدف البلدان المتقدمة المتمثل في حشد ١٠٠ بليون دولار على نحو مشترك سنويا بحلول عام ٢٠٢٠، وهو الهدف الذي جرى تمديده حتى عام ٢٠٢٥ في اتفاق باريس. وسيتأتى التمويل من طائفة واسعة التنوع من المصادر العامة والخاصة والثنائية والمتعددة الأطراف. وسيُنفق نحو ٢٠ في المائة من ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ للاتحاد الاوروبي على العمل المتعلق بالمناخ، مع تخصيص حوالي ٢٠٠ مليون يورو لمشاريع الحد من مخاطر الكوارث في الفترة ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٠. ويقدم بنك الاستثمار الأوروبي أيضا نحو بليوني يورو سنوياً كتمويل مناخي للبلدان النامية، ويعتزم زيادة نسبة نشاطه التمويلي المناخي الخارجي إلى ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.

٩٧ - واستطرد قائلا إن الاستثمارات يجب أن تنتقل من الوقود الأحفوري إلى مسار منخفض الكربون يواصل دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وينبغي أيضا مواءمة الأطر الأخرى المتعددة الأطراف مع أهداف اتفاق باريس. ولذا فإن الاتفاق التاريخي الذي توصلت إليه جمعية منظمة الطيران المدني الدولي موضع ترحيب. وبموجب الاتفاق، ستكون الرحلات الجوية بين ٦٥ بلداً، من بينها جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مشمولة بتدبير عالمي مستند إلى السوق لمعاوضة الانبعاثات الكربونية اعتباراً من عام ٢٠٢١. ويجب اتخاذ تدابير مماثلة بشأن النقل البحري.

٩٨ - وفي الختام قال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالقرارات الهامة التي اعتمدت في الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، التي عقدت في أيار/مايو ٢٠١٦. فتلك القرارات تتناول معظم أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بمسائل من قبيل أنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة، والمحيطات، والمناخ، والنظم الإيكولوجية، وصحة الإنسان، ويجب إدماجها في منظومة الأمم المتحدة ومتابعتها فيها.

٩٩ - **السيدة باخانيا** (نيكاراغوا): تكلمت باسم منظومة تكامل أمريكا الوسطى، فقالت إن منطقتها تقوم بعملية تكامل دينامية وإن الطابع العالمي لخطة عام ٢٠٣٠ يقتضي من البلدان مواصلة تعزيز سياسات وممارسات الاستدامة. والتنمية المستدامة ذات أهمية حيوية لبلدان منطقتها التي تضطلع، بسبب التحديات المشتركة بينها، بجهود مشتركة للقضاء على الفقر، ومكافحة تغير المناخ، وتعزيز الأمن العام، وإعادة حقوق المواطنين بالكامل، بين إجراءات أخرى. وفي ذلك الصدد تؤدي الحكومات المحلية دوراً نشطاً وحاسما.

١٠٠ - وأضافت قائلة إن منطقة أمريكا الوسطى يتزايد تعرضها للكوارث الطبيعية، من حيث عدد تلك الكوارث ومن حيث تواترها على السواء، وهو ما يعرّض بدوره للخطر الأمن الغذائي والرفاه العام. وفيما يتعلق بالوقاية من الكوارث، تعمل بلدان منظومة التكامل معا للاضطلاع بإجراءات ترمي إلى إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية ومتابعة تلك الإجراءات ومكافحة تأثيرات تغير المناخ، وحماية البيئة، بما في ذلك من خلال التفاعل مع الأسر والمجتمعات المحلية وبتعزيز دعم القطاع الخاص والمجتمع الدولي. وقد اتفقت بلدان منظومة التكامل، من خلال مركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى، على ولاية الحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من الخسائر البشرية والاقتصادية التي تترتب عليها.

١٠١ - واستدركت قائلة إن دول منطقتها، ولا سيما قطاعاتها الزراعية، ما زالت، رغم تلك الجهود الوطنية والإقليمية، عرضة لتهديدات أخرى، منها هشاشة البنى التحتية، وآثار تغير المناخ، وظاهرة النينيو. ولذا تسلط حكومات المنطقة الضوء على ضرورة التعاون العالمي وتوافر الموارد اللازمة في إدارة المخاطر وغير ذلك من تحديات التنمية المستدامة. وفي ذلك السياق، من المهم أن تحترم سياسات الأمم المتحدة الثقافات المختلفة وتعزز الإدارة الاقتصادية الشاملة لتحقيق التنمية المستدامة في انسجام مع الطبيعة. ويجب على المجتمع الدولي، مع كون القضاء على الفقر هدفه الرئيسي، أن يوجه جهوده إلى أشد البلدان احتياجا، بصرف النظر عن موقعها الجغرافي. ولن يتسنى إحراز التقدم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بدون مراعاة احتياجات جميع الدول الأعضاء لا سيما الدول ذات أوجه الهشاشة الكبيرة، ومن بينها البلدان المتوسطة الدخل.

١٠٢ - **السيدة دياي** (ناورو): تكلمت باسم مجموعة دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية، فقالت إن جدول أعمال القرن ٢١ سلّم رسميا أولا بالحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، مسلطاً الضوء على هشاشة تلك الدول وصغر حجمها ومحدودية مواردها وتشتتها الجغرافي. وما زالت لتلك السمات الأساسية أهميتها، لا سيما بالنظر إلى تزايد تأثيرات تغير المناخ السلبية. ولذا يجب أن يواصل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ التصدي للتحديات وأوجه الهشاشة الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٠٣ - وأضافت قائلة إن الحالة الخاصة للتنمية المستدامة لتلك الدول مبينة في مسار ساموا. وبناء على ذلك، يجب إيجاد روابط عند تنفيذ مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠، وما زال يلزم تقديم دعم مناسب من منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للاستنتاجات الأولية للاستعراض الشامل الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/71/267/Add.1) بهدف تحسين أدائه.

١٠٤ - واستطردت تقول إن جهود بناء القدرات ما زالت تؤدي دوراً هاماً ومع ذلك فإنها يجب أن تبني القدرة الوطنية والمؤسسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يبني القدرة على الصمود تماشيا مع إطار سينداي لأن الهزات الخارجية تعوق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٠٥ - وتابعت كلامها فقالت إن المحيطات شريان حياة اقتصادات المجموعة وسُبل العيش والصحة والقدرة على الصمود والانتاجية فيها، وذلك لأن المحيطات تشكل ٩٨,٥ في المائة من حجم المجموعة. فمصائد سمك التونة، مثلا،

مصدر رئيسي للإيرادات يُعترف من خلال الاحتفال باليوم العالمي للتونة بمساهمته في التنمية المستدامة. ومع ذلك يهدد المحيطات تزايد العواقب السلبية التي تنجم عن الأنشطة البشرية؛ ولذا من الأهمية بمكان تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

١٠٦ - واختتمت كلمتها قائلة إن المجموعة تدعو إلى زيادة الطموح والاستجابة للتهديد الخطير، بل والوجودي، الذي يمثله تغير المناخ، وتدعو البلدان التي لم تصدق بعد على اتفاق باريس إلى القيام بذلك.

١٠٧ - **السيد ناتيفيداد** (الفلبين): قال إن خطة عام ٢٠٣٠ تشدد على الطابع غير القابل للتجزؤ والمتكامل للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، الأكثر أهمية في مجال الحد من مخاطر الكوارث عن أي مجال آخر. وقد خبر بلده مباشرة كيف يمكن حتى لكارثة واحدة فقط أن تؤدي إلى تراجع أوجه التقدم التي تكون قد تحققت في الحد من الفقر، والنمو الشامل، والتنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يزيد عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٢٠، وفقاً لإطار سينداي. وعلاوة على ذلك يجب أن تكون المؤشرات التي أعدت من أجل خطة عام ٢٠٣٠ وإطار سينداي متسقة.

١٠٨ - وأضافت قائلة إن الكوارث الطبيعية ليست مجرد انفجارات عنيفة مفاجئة بل يمكن أيضا أن تكون ظواهر متكررة الحدوث تدوم طويلا. ففي خلال الفترة من أواخر عام ٢٠١٥ حتى أيار/مايو ٢٠١٦، تعرَّض بلدها لواحدة من أسوأ ظواهر النينيو في تاريخه. ورغم وجود خطة عمل وطنية بشأن أمن الغذاء والطاقة والصحة والسلامة العامة، تضرر ما يقرب من ٨ ملايين فلبيني بالجفاف وتجاوزت خسائر الانتاج الزراعي ٣٠٠ مليون دولار. ومن الضروري زيادة التنسيق وتبادل الخبرات على الصعيد الحكومي الدولي لمكافحة تأثيرات ظواهر النينيو والنينيا، وكذلك التصحر والعواصف الرملية.

١٠٩ - واستطردت قائلة إن وفد بلدها يدعو إلى العدل المناخي وإلى مبدأ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة في تنفيذ الالتزامات المترتبة بموجب اتفاق باريس، وذلك لأن تواتر وشدة هذه الأخطار قد تفاقما بفعل تغير المناخ.

١١٠ - وواصلت كلامها فقالت إن الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالحصول على الطاقة ييسر أيضا تحقيق الأهداف الأخرى. ويجب على البلدان أن تزيد حصتها من الطاقة المتجددة وتعزز التكنولوجيات الأنظف والأكفأ في استخدام الطاقة. وتيسر حكومة بلدها إجراء استعراض للسياسة الوطنية ووضع إطار بشأن الطاقة وفقا لمسار التنمية المنخفض الكربون.

١١١ - واختتمت كلمتها قائلة إن الفلبين، بوصفها أحد بلدان العالم ذات التنوع البيولوجي الشديد، ترحب بتعميم التنوع البيولوجي في خطة التنمية المستدامة من خلال الهدف ١٥؛ وفقدان التنوع البيولوجي يتأثر مباشرة بالقضاء على الفقر والأمن الغذائي. وتشجع الفلبين الدول التي لم تصدق على اتفاقية التنوع البيولوجي أو تنضم إليها على القيام بذلك وأن تنفذ بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي. كذلك، سيتطلب الحفاظ على التنوع البيولوجي حماية النظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية التي تتأثر تأثراً شديداً بتغير المناخ، وظواهر الطقس المتطرف، وتدهور الأراضي. بيد أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتطلب في نهاية المطاف

تمويلا كافياً وشراكات قوية وشاملة ومتكاملة على جميع المستويات.

١١٢ - **السيدة نامغيل** (بوتان): قالت إن مبدأ عدم ترك أحد متخلفا عن الركب هو عنصر أساسي من عناصر خطة عام ٢٠٣٠. وتسلم بوتان، بوصفها بلداً لديه نظم إيكولوجية جبلية تتسم بتنوعها البيولوجي الشديد، بأن التنمية المستدامة للجبال أساسية لمكافحة تغير المناخ. والنظم الجبلية، بوصفها مستودعاً ومقدِّمة لمنافع وخدمات عالمية، هي لبنات بناء للتنمية العالمية المستدامة الطويلة الأجل، والقضاء على الفقر، والتحول صوب اقتصاد أخضر. وبناء على ذلك، تتسم زيادة مستويات الاستثمار والتمويل للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية على كل من الصعيد العالمي والإقليمي الوطني والمجتمعي بأهمية بالغة ليس فحسب بالنسبة للبلدان الجبلية، بل بالنسبة للمجتمع العالمي بوجه عام.

١١٣ - وأضافت قائلة إن التنمية المستدامة تتطلب اتباع نهج كلي يجمع ما بين حماية البيئة والحفاظ عليها وبين التنمية الاقتصادية والحد من الفقر. ومع أن بلدها كان أداؤه جيداً فيما يتعلق بالركيزة البيئية، فإنه سيسعى إلى تحقيق المزيد فيما يتعلق بالجبهة الاقتصادية. وفي ذلك الصدد، سيؤدي الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة دوراً رئيسيا. فواحد من كل سبعة أشخاص على نطاق العالم لا يحصل على الكهرباء. وبدون الكهرباء تضطر النساء والفتيات إلى قضاء ساعات في جلب المياه، ولا يتمكن الأطفال من أداء واجباتهم المدرسية ليلا، ولا يمكن أن تصبح مؤسسات الأعمال قادرة على المنافسة، ولا تتمكن البلدان من توفير الطاقة لاقتصاداتها أو إيجاد فرص عمل للشباب.

١١٤ - واستطردت قائلة إن للطاقة الكهرمائية دوراً هاماً أيضا يجب أن تؤديه في تحقيق الهدف ٧. ويمكن أن تكون الطاقة الكهرمائية، عند التخطيط لها وتنفيذها على نحو سليم، تكنولوجيا ميسورة التكلفة ويمكن التعويل عليها ومستدامة وعصرية لمساعدة المجتمعات المحلية والأمم والمناطق على الحصول على إمدادات من الكهرباء يمكن التعويل عليها، مما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نطاق العالم. ولذا تعتبر بوتان الطاقة الكهربائية ركيزة محورية لتنميتها المستدامة ولما تبذله من جهود للقضاء على الفقر. ومن الممكن أن تساهم الطاقة الكهرمائية أيضا في أهداف التنمية المستدامة الأخرى المتعلقة بالمياه، والبنى التحتية القادرة على الصمود، وتغير المناخ، وذلك بسبب قدرتها على توفير خدمات متعددة.

١١٥ - واختتمت كلمتها قائلة إن الانسجام مع الطبيعة هو نهج ''المسار الأوسط'' لتحقيق التنمية المستدامة، الذي يستدعي الحفاظ على العلاقة بين شعب بوتان وبيئتها، التي تشكلت على مر القرون. ولذا فإن الانسجام مع الطبيعة هو في صميم خطة عام ٢٠٣٠ والحاجة إلى أنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة.

١١٦ - **السيد سينها** (الهند): قال إن خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة ترمي إلى جعل العالم في حالة انسجام مع الطبيعة ومتحرراً من الفقر والجوع بحلول عام ٢٠٣٠: عالم لا يتعين فيه على الفقراء أن يدفعوا فاتورة إسراف الأثرياء. وتسعى خطة عام ٢٠٣٠ إلى إدماج الركائز الثلاث المتمثلة في النمو الاقتصادي، والشمول الاجتماعي، وحماية البيئة، وتحقيق التوازن بين تلك الركائز. بيد أن القضاء على الفقر والجوع هو بالضرورة الأولوية الأولى، التي لا يمكن بدونها أن تكون التنمية مستدامة.

١١٧ - وأضاف قائلا إن بلده سيعرض استعراضه الوطني الطوعي في عام ٢٠١٧، بهدف تيسير تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال إطلاع البلدان الأخرى على تجاربه والتحديات التي واجهها والدروس التي استفادها. وقد

أدمجت الهند أيضا إطار أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية وخصصت يوما واحداً من كل دورة برلمانية لمناقشة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف. وسوف يسهم نجاح الهند في مواصلة النمو الاقتصادي القوي للقضاء على الفقر إسهاما ليس بالقليل في تحقيق الأهداف على صعيد العالم.

١١٨ - واستدرك قائلا إن فعالية تنفيذ التنمية المستدامة المملوكة وطنيا والموجهة قطريا تتطلب، مع ذلك، استراتيجيات تمويلية، وحشداً للموارد، ودعماً من شراكات عالمية، ومساهمة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ويجب على المجتمع الدولي أن يغتنم فرصة الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل أربع سنوات لرسم المسار لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والحفاظ على تركيز راسخ على القضاء على الفقر. ولا يمكن أن يأتي التمويل الإضافي اللازم لأي غرض آخر على حساب التمويل الإنمائي، الذي ما زال العالم النامي ينتظره.

١١٩ - ومضى قائلا إن تغير المناخ عنصر حَرِجْ من عناصر التنمية المستدامة، لأنه يؤثر على الصحة العامة، والأمن الغذائي والمائي، والهجرة، والسلام، والأمن. وتحقيقا لتلك الغاية، أودعت الهند صك تصديقها على اتفاق باريس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وتقديم بلده لمساهمته المحددة وطنياً هو علامة على التزامه بمكافحة تغير المناخ. وستخفض الهند انبعاثاتها بنسبة قدرها ٣٥ في المائة، وتبنى ٤٠ في المائة من سعة انتاجها للكهرباء من وقود غير أحفوري، وتنشئ بالوعة كربون إضافية تستوعب ٢,٥ بليون طن وذلك من خلال زرع الغابات.

١٢٠ - واختتم كلمته قائلا إن الهند، فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث، ستستضيف، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، المؤتمر الوزاري الآسيوي المعني بالحد من مخاطر الكوارث الذي يعقد كل سنتين وذلك عند انعقاده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.